

أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية

خلال الفترة 2012-2022

**The impact of capital adequacy on the financial stability
of Jordanian banks during the period 2012-2022**

سراح موصو^{1*} ، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر

sarah.moussou@univ-jijel.dz

ابتسام بوغدة²، جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل، الجزائر

ibtissem.boughedda@univ-jijel.dz

تاريخ قبول المقال: 15-04-2026

تاريخ إرسال المقال: 10-01-2026

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي في البنوك الأردنية، مستندة على عينة تضم 12 بنكاً خلال الفترة 2012-2022، تم استخدام بيانات البانل وتحليلها عبر نموذج التأثيرات العشوائية. توصلت الدراسة إلى أن لكفاية رأس المال ممثلة في كل من نسبة كفاية رأس المال (CAR) وفقاً لمقررات اتفاقية بازل ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) أثر إيجابي ومعنوي على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية، والذي تم قياسه باستخدام مؤشر (Z-SCORE)، كما بينت أيضاً النتائج وجود أثر موجب ومعنوي للمتغيرات الضابطة على الاستقرار المالي في البنوك عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، الاستقرار المالي، البنوك الأردنية، بيانات البانل.

Abstract:

This study aimed to analyze the impact of capital adequacy on the financial stability of Jordanian banks, based on a sample of 12 banks during the period 2012-2022. Panel data was used and analyzed using a random effects model. The study concluded that capital adequacy, represented by both the capital adequacy ratio according to Basel Accords and the equity-to-total-assets ratio, has a positive and significant impact on the financial stability of Jordanian banks, as measured using the Z-Score. The results also showed a positive and significant impact of the control variables on the financial stability of the banks in the study sample.

Key words : Capital adequacy, Financial stability, Jordanian banks ,Panel data.

مقدمة:

يعد معيار كفاية رأس المال أحد أهم الركائز الأساسية للتنظيم المصرفي، إذ يعكس قدرة البنوك على الاحتفاظ برأس مال كاف لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة، ولقد حظي باهتمام كبير خاصة في ظل الازمات المالية المتلاحقة وتعرض البنوك للمزيد من المخاطر، فمند صدور اتفاقية بازل 1 سنة 1988، مروراً باتفاقية بازل 2 سنة 2004، ووصولاً إلى اتفاقية بازل 3 سنة 2010 والتي جاءت في اعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، تطورت معايير كفاية رأس المال وذلك بهدف تعزيز استقرار النظام المصرفي ومعالجة أوجه القصور التنظيمية التي كشفت عنها الازمات المالية السابقة.

كما هو الحال بالنسبة للأنظمة المصرفية الأخرى على مستوى العالم، عملت البنوك الأردنية على الامتثال لمتطلبات كفاية رأس المال بهدف تدعيم مراكزها المالية وتعزيز استقرارها المالي، وذلك ضمن جهود البنك المركزي في تطبيق معايير بازل. ورغم أن الاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال يعزز من قدرة البنوك على مواجهة الصدمات، إلا أن الإفراط في ذلك قد يخلق حالة من عدم الاستقرار المالي. من هذا المنطلق تبرز الأهمية لدراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والاستقرار للبنوك، خاصة في القطاع المصرفي الأردني الذي يتميز ببيئة متغيرة تتطلب مرونة وقدرة على التكيف مع المخاطر المختلفة. ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد تأثير لكفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية خلال الفترة 2012-

2022؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المعبر عنها وفق مقررات بازل على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال المعبر عنها بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية.

أهداف البحث

يهدف البحث أساساً إلى اختبار أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية إضافة إلى أهداف أخرى تتمثل فيما يلي:

-التعريف بكفاية رأس المال وتطورها وفق مقررات بازل؛

-التعريف بالاستقرار المالي وأهم مؤشرات قياسه؛

-تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي من الجانب النظرية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لتغطية المفاهيم النظرية وتحليل نتائج الدراسة. كما اعتمدت على المنهج الإحصائي من أجل إجراء دراسة قياسية، إذ تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس مدى تأثير كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية، وذلك بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12 لتقدير النموذج وتحليل البيانات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لكفاية رأس المال والاستقرار المالي

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، يتناول المطلب الأول معيار كفاية رأس المال واتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية. أما المطلب الثاني فيتناول الاستقرار المالي وأهم مؤشرات قياسه. بالنسبة للمطلب الثالث فيتناول تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي.

المطلب الأول: كفاية رأس المال واتفاقيات بازل للرقابة المصرفية

أولاً: مفهوم كفاية رأس المال

تعتبر كفاية رأس المال كمقياس لملاءة البنك، وتعرف بأنها مدى قدرة ومثانة رأس المال البنك على امتصاص الخسائر الناتجة عن فشل العمليات الاستثمارية¹، كما تعرف بأنها تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتعرض لها البنك وحجم رأس المال، وبالتالي فهي تمثل العلاقة بين رأس المال البنك والمخاطر التي يتعرض لها².

ثانياً: تطور معايير كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل

أحدثت لجنة بازل للرقابة معايير لكفاية رأس المال المعروفة باتفاقيات بازل بما في ذلك بازل 1، 2، و3. وقد حددت هذه الاتفاقيات الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال بناء على الأصول المرجحة بالمخاطر. ركزت اتفاقية بازل 1 التي تم تقديمها عام 1988 على مخاطر الائتمان، حيث يتعين على

¹ بوعدة ابتسام، نجار حياة، كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نمادح البانل، مجلة المقيزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 35.

² عاشوري صورية، مهدي داودي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة حالة البنوك الخاصة التجارية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019، ص 94.

البنوك الاحتفاظ بحد أدنى لرأس المال قدره 8% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر¹، وقد توسعت اتفاقية بازل 2 والتي تم انشاءها سنة (2004) في هذا النهج وذلك من خلال إدخال ثلاثة ركائز أساسية: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، عمليات المراجعة الرقابية، وانضباط السوق². أما اتفاقية بازل 3 والتي تم انشاءها استجابة للأزمة المالية 2007-2008، فقد عززت متطلبات رأس المال بشكل أكبر من خلال زيادة نسب الحد الأدنى لرأس المال، وتحسين جودة رأس المال وذلك بالتركيز بشكل أكبر على الأسهم العادية نظرا لقدرتها العالية على امتصاص الخسائر، فعلى سبيل المثال رفعت اتفاقية بازل 3 تدريجيا نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأساسي للأسهم العادية (CET1) من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بمخاطرها وذلك بين عامي 2013 و 2019، كما رفعت إجمالي متطلبات رأس المال (الشريحة الأولى والشريحة الثانية) من 8% إلى 10.5% وذلك بحلول 2019، بالإضافة الى إدخال احتياطات رأسمالية جديدة (احتياطي الحفاظ على رأس المال 2,5 % واحتياطي رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية يتراوح بين 0-2,5%)³.

المطلب الثاني: مفهوم الاستقرار ومؤشرات قياسه

أولاً: مفهوم الاستقرار المالي

الاستقرار المالي هو مفهوم متعدد الأوجه، إذ يمكن تعريفه بأنه الأداء السلس للمكونات الأساسية للنظام المالي⁴، كما يتجاوز مفهومه غياب الأزمات المالية ليشمل أيضا على قدرة النظام المالي على الحد من ظهور الاختلالات واحتوائها والتعامل معها قبل أن تشكل تهديدا للعمليات الاقتصادية⁵، أما في مجال القطاع المصرفي فيعرف على أنه حالة الأمان المصرفي التي تكون مصحوبة بمستوى أرباح مستقرة، أو أنه يشير الى الحالة التي يكون فيها النظام البنكي قادرا على تخصيص موارده الاقتصادية بكفاءة وإدارة المخاطر المالية بفعالية وامتصاص الصدمات⁶.

¹ John C. Hull, Risk Management and Financial Institutions, Fourth Edition, Wiley, Canada 2015, P. 327-330.

² Ibid, p 336.

³ Weidong Tian, Commercial Banking Risk Management, regulation in the wake of the financial crisis, Palgrave Macmillan, United States of America, 2017, p 6-7

⁴ Sander Oosterloo et al, Financial Stability Reviews : A First Empirical Analysis, Journal of Financial Stability , vol 2, no 4, 2007, p 338.

⁵ Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, IMF Working paper No. 04/187, International Monetary Fund, 2004, p 6.

⁶ مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البائل- مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 231.

ثانياً: مؤشرات قياس الاستقرار المالي

يقاس الاستقرار المالي بعدة مؤشرات منها القيمة المعرضة للخطر (VAR) والتي تقدر الحد الأقصى للخسارة المحتملة في قيمة المحفظة الاستثمارية والناجمة عن تحركات السوق الغير متوقعة وذلك عند مستوى احتمالي معين¹، ومن الأدوات الأخرى نجد أيضاً اختبار الإجهاد (Stress Test) والذي يمثل أداة لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم التأثير المحتمل على قيم المحفظة جراء أحداث غير محتملة²، بالإضافة الى ذلك يستخدم نموذج CAMELS مجموعة من المتغيرات المالية لتحليل الوضعية المالية للبنك ومعرفة درجة تصنيفه³، وأخيراً يبرز مؤشر Z-SCORE كأداة لتقييم احتمالية التخلف عن السداد.

يعد نموذج Z-SCORE الذي ابتكره Altman عام 1968، أداة بارزة للتنبؤ بإفلاس الشركات باستخدام التحليل التمييزي معتمداً على خمس نسب مالية، ومع ذلك لم يعد هذا النموذج دقيقاً عند تطبيقه على القطاع المصرفي حيث أفادت بعض الدراسات أن النموذج أظهر عدم دقة يصل إلى 70%. ويرجع ذلك إلى الاختلافات الجوهرية في كيفية إدارة البنوك للمخاطر مقارنة بالشركات. ونتيجة لذلك قدم Altman لاحقاً نموذجاً معدلاً بأربعة متغيرات موجه خصيصاً للمؤسسات الخدمية كالبنوك⁴. على الرغم من أن Altman اقترح صيغاً مختلفة لمؤشر Z-SCORE، إلا أنه في القطاع المصرفي فقد تم اعتماد صيغة مبسطة له تجمع بين ثلاث مقاييس محاسبية: الربحية والرافعة المالية وتقلبات العوائد. وقد استخدمت هذه الصيغة على نطاق واسع في الدراسات الحديثة كدراسة (Beck et al 2013) Thorsten⁵.

(2017) Ameni Ghenimi et al⁶، (2019) Mohamed Albaity et al¹، وذلك لسهولة حسابها حسابها واعتمادها على عدد أقل من المتغيرات مقارنة بأنظمة التصنيف الأكثر تعقيداً. يقوم Z-

¹ Simone Manganelli et Robert F. Engle, Value at Risk Models in Finance, Working Paper N°75, European Center Bank, August 2001, p 5.

² Carol Alexander et Elizabeth Sheedy, Developing a Stress Testing Framework Based on Market Risk Models, Journal of Banking and Finance, n 32, 2008, P 2220.

³ مرابط، محمد، إلياس حناش، مرجع سبق ذكره، صفحة 231.

⁴ Irina-Raluca Badea, The Role of The Z-score Model In Assessing Financial Stability. Evidence From From the Commercial Banks Listed On Bucharest Stock Exchange, Revista Economică, vol 2, 2016, P 190.

⁵ Thorsten Beck et al, Islamic vs. Conventional Banking : Business Model, Efficiency and Stability, Journal of Banking and Finance, vol 37, no 2, 2013, p 433-447.

⁶ Ameni Ghenimi et al, The Effects of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability: Evidence from the MENA Region, Borsa Istanbul Review, vol 17, no 4, 2017, p 1-11.

SCORE على مبدأ أساسي يتمثل في ربط مستوى رأس مال البنك بتقلبات عوائده، بحيث يمكن من تحديد مقدار التقلبات في العوائد التي يمكن لرأس المال استيعابها دون أن يصبح البنك معسرا. وبالتالي فهو يقيس البعد عن العسر المالي (Insolvency)، فإذا كان العسر المالي يتمثل بأنه الحالة التي تتجاوز فيها الخسائر حقوق الملكية ($E < -\pi$) (حيث E هي حقوق الملكية، و π هي الأرباح)، فإنه يمكن التعبير عن احتمال العسر المالي بالصيغة $Prob(-ROA < \frac{E}{A})$ ، حيث تمثل ROA العائد على الأصول، أما $\frac{E}{A}$ تمثل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول. فإذا افترضنا أن الأرباح تتبع التوزيع الطبيعي، فإن معكوس احتمال العسر المالي والذي يمثل Z-SCORE يمكن كتابته كالتالي:²

$$Z - Score = \frac{(ROA + E/A)}{\sigma(ROA)}$$

حيث $\sigma(ROA)$ يمثل الانحراف المعياري لـ ROA.

يشير Z-SCORE إلى عدد الانحرافات المعيارية التي يجب أن ينخفض بها عائد أصول البنك إلى اقل من قيمته المتوقعة قبل استنفاد حقوق الملكية وإفلاس البنك.³

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي

لقد تزايد الاهتمام بموضوع بكفاية رأس المال وعلاقتها بالاستقرار المالي خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008 والتي كانت نقطة التحول في الإصلاحات المصرفية، إذ شهدت السنوات الأخيرة توسعا في الأدبيات النظرية والتجريبية التي قدمت آراء متباينة حول تأثير كفاية رأس المال على استقرار البنوك وقدرتها على تحمل المخاطر. أشارت مجموعة واسعة من هذه الأدبيات إلى أن رأس المال الأعلى يعزز من الاستقرار المالي للبنوك، فالهدف من تشديد متطلبات رأس المال هو ضمان قدرة البنوك على استيعاب خسائر الأصول الغير متوقعة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وفقا لـ (Anginer et al, 2014) Deniz Asli Demircug-kun فإن الزيادة في رأس المال تقلل من مخاطر البنوك وتزيد من احتمالية بقائها، وذلك من خلال دورها كحاجز لامتصاص الصدمات الغير متوقعة والتي تؤثر على أرباح البنوك، بالإضافة إلى ذلك فإن احتياطات رأس المال الأعلى يمكن أن تساهم في الاستقرار المالي من خلال أنها تجعل مالكي البنوك يتحملون جزء أكبر من الخسائر ويشاركون بشكل أكبر في المخاطر، مما سيحسن من الرقابة وإدارة المخاطر ويقلل من حوافز المخاطرة المفرطة التي تنتج عن المسؤولية المحدودة

¹ Mohamed Albaity et al, Competition and Bank Stability in the MENA Region: The Moderating Effect of Islamic versus Conventional Banks, Emerging Markets Review, vol 38 , 2019, p 310-325.

² Luc Laeven, Ross Levine, Op.Cit, p 262.

³ Thorsten Beck et al, Op. Cit, p 437.

وتوقعات الإنقاذ الحكومي¹، علاوة على ذلك وفي ظل إرشادات بازل تشجع الجهات الرقابية البنوك على زيادة رأس مالها بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تواجهها، ونتيجة لذلك ستكون البنوك أكثر حذرا في اختيار الأنشطة المحفوفة بالمخاطر، فتقلل من مشاريعها الأكثر خطورة و تعيد توجيه محافظها الاستثمارية نحو مشاريع أكثر أمانا وذلك بهدف تجنب الزيادات المكلفة في نسبة رأس مالها، مما يقلل من الأصول المرجحة بالمخاطر ويسهم بشكل فعال في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك².

يدعم هذا الرأي عدد من الدراسات التجريبية، على سبيل المثال توصل (Raj Aggarwal et Kevin T Jacques³ من خلال تحليل بيانات البنوك التجارية الأمريكية أن البنوك تميل إلى الاحتفاظ بنسب رأس مال أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كوسيلة لمنع الفشل في حالات الاجهاد. كما توصل (Allen N. Berger et Christa H.S. Bouwman⁴ (2013) إلى أن رأس المال يعزز فرص بقاء البنوك الصغيرة في الولايات المتحدة ويقلل من احتمالية فشلها وذلك خلال فترات الأزمات المالية. حلل (Deniz Anginer et Asli Demirguc-Kunt⁵ (2014) عينة مكونة من 1200 في أكثر من 45 دولة خلال الفترة من 1998 إلى 2012. ووجد أن ارتفاع نسب رأس المال تقلل من مساهمة البنوك في المخاطر النظامية. أظهرت دراسة (Yong Tan et Christos Floros⁶ (2013) أيضا والتي أجريت على عينة من البنوك الصينية خلال الفترة 2003-2009 أن العلاقة بين المخاطر (المقاس بمؤشر Z-score) ومستوى رأس المال سلبية ومعنوية، وقد فسرو هذه النتيجة بأن البنوك ذات رأس المال الأعلى أكثر قدرة على استيعاب الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة مما يقلل من مخاطر التخلف عن السداد (زيادة الاستقرار المالي). في سياق مماثل أكد (Bitar et al⁷ (2016) Mohammad⁷ من خلال دراسة شملت عينة من البنوك في 17 دولة من دول منطقة الشرق الأوسط الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1999-2013، أن الامتثال لمتطلبات رأس المال وفق اتفاقية بازل 2 يحسن كفاءة وربحية البنوك ويعزز حمايتها من المخاطر، فالبنوك ذات نسب رأس المال الأعلى تمتلك

¹ Deniz Anginer et Asli Demirguc-Kunt, Bank Capital and Systemic Stability Policy Research, Working Paper No. 6948. The World Bank, 2014, p3

² Mohammad Bitar et al, Bank Risk and Performance in the MENA Region : The Importance of Capital Requirements, Economic Systems, vol 40, no 3, 2016, p 3.

³ Raj Aggarwal et Kevin T Jacques, Assessing the Impact of Prompt Corrective Action on Bank Capital and Risk, Economic Policy Review, vol 4, 1998, p 23-32

⁴ Allen N. Berger et Christa H.S. Bouwman, How Does Capital Affect Bank Performance during Financial Crises?, Journal of Financial Economics, vol 109, no 1, 2013, p 146-76.

⁵ Deniz Anginer et Asli Demirguc-Kunt, op.cit.

⁶ Yong Tan et Christos Floros, Risk, Capital and Efficiency in Chinese Banking, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, vol 26 , 2013, p 378 -393.

⁷ Mohammad Bitar et al, op. cit.

احتياطات أعلى لخسائر القروض تتناسب مع حجم المخاطر المتخذة وهذا ما يعزز من قدرتها على مواجهة التخلف عن السداد، كما تساعد متطلبات رأس المال الأعلى على ضبط أنشطة البنوك وزيادة الرقابة مما يعزز من ربحية وكفاءة البنوك.

بحثت مجموعة أخرى من الدراسات في محددات الاستقرار المالي للبنوك وقد توصلوا الى أن كفاية رأس المال من أهم محددات الاستقرار المالي إلى جانب متغيرات أخرى كمخاطر الائتمان والسيولة، فعلى سبيل المثال توصل كل من (Thuy Tu Pham et al (2021)¹، Kharabsheh et Omar Khlaif (2022)² إلى أن كفاية رأس المال هي من أهم محددات الاستقرار المالي ولها تأثير إيجابي، وذلك من خلال استخدام عينات من البنوك الفيتنامية والبنوك الأردنية على التوالي. توصل مرابط محمد وحناش إلياس (2020)³ أيضا الى نتائج مماثلة باستخدام عينة من 10 بنوك إسلامية إسلامية خلال الفترة 2008-2010. استخدم (Yomna Daoud et Aida Kammoun (2020)⁴ عينة مكونة من 81 بنك إسلامي في 22 دولة خلال الفترة 2010-2014، وتوصل الى أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي، وهي مؤشر مهم يساهم في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية. حل عبد الكريم قندوز وآخرون (2022)⁵ عينة من 136 بنك من 14 دولة عربية وتوصلوا أن مؤشر كفاية رأس المال له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك في الدول العربية.

عززت دراسات حديثة النتائج السابقة، إذ توصل (Nguyen Minh Sang (2021)⁶ وباستخدام عينة مكونة من 18 بنكا تجاريا فيتنامي خلال الفترة 2010-2020، أن نسبة كفاية رأس المال (CAR) الأعلى تعزز الاستقرار المالي للبنوك الفيتنامية، إذ تعمل المتطلبات الأعلى لرأس المال كحاجز ضد الخسائر الصدمات الغير المتوقعة. كما توصل (Son Tran et al (2022)⁷ الى أن رأس المال له

¹Thuy Tu Pham et al, The Determinants of Bank 's Stability : A System GMM Panel Analysis, Cogent Business & Management, vol 8, 2021.

²Buthiena Kharabsheh et Omar Khlaif Gharaibeh, Determinants of Banks ' Stability in Jordan, vol 10, no 311, 2022.

³ مرابط محمد، إلياس حناش، مرجع سبق ذكره.

⁴ Yomna Daoud et Aida Kammoun, Financial Stability and Bank Capital : The Case of Islamic Banks, vol 10, no 5, (2020), p 361-369

⁵ قندوز عبد الكريم وآخرون، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي العدد 11، 2022.

⁶ Nguyen Minh Sang, Capital Adequacy Ratio and a Bank's Financial Stability in Vietnam, Banks and Bank Systems, vol 16, no 4, 2021, p 61-71

⁷ Son Tran et al, 'Concentration, Capital, and Bank Stability in Emerging and Developing Countries', Borsa Istanbul Review, vol 22, no 6, 2022, p 1251-1259

أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية خلال الفترة 2012-2022

تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك في الأسواق النامية والناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في المقابل اشارت مجموعة أخرى من الأدبيات أن كفاية رأس المال قد تؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك، فوفقا لـ Michael Koehn et Anthony M. Santomero (1980)¹ فإن زيادة رأس المال قد تؤدي إلى زيادة مخاطر المحفظة الاستثمارية، مما قد يؤدي إلى هشاشة مالية أكبر، من ناحية أخرى يمكن الإشارة إلى أن احتفاظ البنوك بنسب رأس مال أعلى قد يفرض قيودا على أنشطتها خاصة فيما يتعلق بالقروض، مما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والانخفاض في ربحيتها². وهذا ما قد يشجع البنوك على اتخاذ مخاطر أكبر، مما يزيد من مخاطرها وعدم استقرارها، يدعم هذا الرأي مجموعة من الدراسات التجريبية. فعلى سبيل المثال توصل Jacob Oduor et al (2017)³ من خلال تحليله لعينة من 167 بنك في 37 دولة أفريقية خلال الفترة 2000-2011، أن زيادة رأس المال تزيد من عدم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأفريقي، وقد ارجع ذلك إلى أن زيادة متطلبات رأس المال قد تدفع البنوك إلى الاحتفاظ بأصول أكثر مخاطرة عن طريق استخدام نماذج داخلية معقدة للتقييم المخاطر تسمح للبنوك بالتقليل من تقدير مخاطرها، وبذلك تحتفظ البنوك برأس مال تنظيمي أقل مما هو مطلوب قانونا، مما يعرض القطاع المالي بأكمله لخطر عدم الاستقرار. وهي نتيجة أكدها Sunday Osaretin (2020)⁴ من خلال استخدامهما لعينة من البنوك في دول افريقيا جنوب جنوب الصحراء، وبالمثل توصلت دراسة Hafiz Waqas Kamran et al. (2019)⁵ ومن خلال تحليلهم لعينة من 28 بنك تجاري باكستاني خلال الفترة 2007-2016 أن نسبة كفاية رأس المال المفرطة تؤثر سلبا على الاستقرار المالي، وأخيرا توصل⁶ Miroslav Mateev et al (2022) إلى وجود

¹Michael Koehn et Anthony M. Santomero, Regulation of Bank Capital and Portfolio Risk, The Journal of Finance, vol 35, no 5, 1980, p 1235-1244

² Mohammad Bitar et al, The Effect of Capital Ratios on the Risk, Efficiency and Profitability of Banks : Evidence from OECD Countries, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, vol 53, 2018, p 228

³ Jacob Oduor et al, Capital Requirement, Bank Competition and Stability in Africa, Review of Development Finance, vol 7, no 1, 2017, p 45-51.

⁴Sunday Osaretin Igbinsosa et Felicia Anikpe Naimo, 'Capital Adequacy and Bank Stability / Soundness in Sub-Sahara Africa', European Journal of Accountung, Finance and Investment, vol 6, no 5, 2020), p 38-54

⁵ Hafiz Waqas Kamran et al, Risk Management, Capital Adequacy and Audit Quality for Financial Stability : Assessment from Commercial Banks of Pakistan, vol 9, no 6, p 654-664.

⁶Miroslav Mateev et al, 'Capital Regulation, Market Power and Bank Risk-Taking in the MENA Region: New Evidence for Islamic and Conventional Banks', Quarterly Review of Economics and Finance, vol 86, November 2022, p 134-155

وجود علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال ومؤشر Z-SCORE الذي يقيس مخاطر التعثر المالي (Insolvency Risk)، أي أن زيادة نسبة رأس المال يتبعها انخفاض المسافة إلى التخلف عن السداد، وبالتالي زيادة في مخاطر الاعسار المالي، وذلك من خلال تحليلهم لعينة من 225 بنك في 18 دول من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 2005-2018.

المبحث الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول هذا المبحث الدراسة التطبيقية والتي تتمثل في اختبار أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية، وقد تم تقسيمه الى مطلبين، يتناول المطلب الأول منهجية الدراسة من خلال التعريف بعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة. أما المطلب الثاني فيتناول مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

أولاً: اختيار عينة الدراسة

لدراسة أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي في البنوك الأردنية، نستخدم عينة تغطي 12 بنك ناشط في السوق البنكي الأردني وذلك خلال الفترة 2012-2022، تم الحصول على البيانات اللازمة من قاعدة بيانات Orbis Bank Focus، ويعود سبب اختيار العينة والفترة بشكل أساسي إلى توفر البيانات والمعلومات اللازمة لحساب مؤشرات كفاية رأس المال والاستقرار المالي المطلوبة في الدراسة. ويتم إبراز قائمة البنوك محل الدراسة من خلال الجدول رقم 1 الموجود ضمن الملاحق.

ثانياً: النموذج الرياضي المعتمد

من أجل اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى تأثير كفاية رأس المال على الاستقرار المالي، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بالاستناد الى بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) التي تقوم بدمج البعد الزمني والمقطعي معاً، وقد تم تقديم النموذج على النحو التالي:

$$Z_Score_{it} = \beta_0 + \beta_1 CAR_{it} + \beta_2 EQTA_{it} + \beta_3 CR_{it} + \beta_4 ROA_{it} + \beta_5 LR_{it}$$

ثالثاً: متغيرات الدراسة

يضم نموذج الدراسة ثلاثة أنواع من المتغيرات تتمثل فيما يلي:

1- المتغير التابع: يتمثل في الاستقرار المالي والمعبر عنه بـ (Z-SCORE) وقد تم قياسه اعتماداً على العديد من الباحثين أمثال (Thorsten Beck et al (2013)¹، (Besma Hamdi et al, (2019)²، والذي يأخذ الصيغة التالية:

$$Z - Score = \frac{(ROA + E/A)}{\sigma(ROA)}$$

يشير (Z-SCORE) الأعلى إلى أن البنك أكثر استقراراً، وأقل تعرض لمخاطر العسر المالي.

2- المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل في كفاية رأس المال والتي يتم حسابها انطلاقاً من مؤشرين: - نسبة كفاية رأس المال (CAR) وفقاً لقواعد اتفاقية بازل يقاس من خلال إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى + الشريحة الثانية) إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة، وقد تم استخدامه في العديد من الدراسات دراسة (Deniz Anginer et Asli Demircug-Kunt (2014)³، (Yomna (2020) Miroslav Mateev et al.⁵، (Nguyen Minh Sang (2021)⁴، (Daoud et Aida Kammoun⁶ al. (2022)

-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) الذي تمثل نسبة رأس المال الغير القائمة على لمخاطر، استخدم هذا المؤشر في دراسات عديدة كدراسة (Deniz Anginer et Asli (2014) Demircug-Kunt⁷، (Ameni Ghenimi et al.(2017)⁸، (Besma Hamdi et al.(2019)⁹ . al.(2019)

3- المتغيرات الضابطة: تم إضافة ثلاثة متغيرات ضابطة على نموذج الدراسة وتتمثل في:

-مخاطر الائتمان (CR): يتم قياس مخاطر الائتمان باستخدام مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (Loan Loss Reserves/ Gross Loans) يقيس هذا المؤشر جودة القروض حيث تشير القيم الأعلى إلى جودة قروض أقل أو حماية أعلى من مخاطر التخلف عن سداد الائتمان، تم استخدام

¹ Thorsten Beck et al, Op,Cit.

² Besma Hamdi et al, The Stability of Islamic and Conventional Banks in the MENA Region Countries During the 2007–2012 Financial Crisis, Journal of the Knowledge Economy, vol 10, no 1, 2019.

³ Deniz Anginer et Asli Demircug-Kunt, Op.Cit.

⁴ Yomna Daoud et Aida Kammoun, Op.Cit.

⁵ Nguyen Minh Sang, Op.Cit.

⁶ Miroslav Mateev et al, Op.Cit.

⁷ Deniz Anginer et Asli Demircug-Kunt, Op,Cit

⁸ Ameni Ghenimi et al, The Effects of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability: Evidence from the MENA Region, Borsa Istanbul Review, vol 17, no 4, 2017, p 238-248.

⁹ Besma Hamdi et al, Op.Cit.

هذا المؤشر في دراسة عديدة (2016) Mohammad Bitar et al¹، Miroslav Mateev et al² (2022).

-الربحية (ROA): يتم قياسها من خلال صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، ويعد هذا المقياس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة لقياس الربحية في البنوك، كدراسة (2019) Besma Hamdi et al³، (2021) Nguyen Minh Sang⁴.

-مخاطر السيولة المصرفية (LR): تعتبر السيولة من أهم المؤشرات المالية للبنوك، إذ أن انخفاضها يمكن أن يعرض البنك للإفلاس، وسيتم قياسها في هذه الدراسة من خلال نسبة القروض إلى الودائع وذلك استناداً إلى دراسة كل من كل من Buthiena Kharabsheh et Omar Khlaif Gharaibeh⁵ (2022)، Khemais Zaghdoudi (2018)⁶.

المطلب الثاني: النتائج التجريبية والمناقشة

أولاً: نتائج الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط

من خلال الملحق رقم 2 أن متوسط الاستقرار المالي (Z-SCORE) في البنوك الأردنية محل الدراسة خلال الفترة 2012-2022 بلغ 39.85 وبانحراف معياري قدر بـ 13.94، مما يدل على وجود تفاوت نسبي في مستويات الاستقرار بين البنوك، في حين بلغت أدنى قيمة له 19.51 وأعلى قيمة 81.38، وهذا يدل على وجود بنوك تتمتع باستقرار مالي مرتفع مقارنة بأخرى أقل استقراراً. أما بالنسبة للمتغير المستقل المتمثل في كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (CAR) فقد بلغ متوسطها 16.42 وبانحراف معياري 2.34، وهو ما يشير إلى التزام البنوك الأردنية بالمتطلبات الرقابية ومعايير الملاءة المالية، كما قدرت أدنى قيمة بـ 11.16 مقابل أعلى قيمة بـ 23.85، أما بخصوص متوسط نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) قدر بـ 13.79 بانحراف معياري 2.65، وهذا يعكس في الغالب قدرة متباينة للبنوك على تغطية أصولها للمخاطر، أما المتغيرات التفسيرية فقد أظهرت النتائج أن: متوسطات كل من مخاطر الائتمان (CR) ومعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) ومخاطر السيولة (LR): 5.37، 1.13، 76.47 على الترتيب وبانحرافات معيارية قدرت بـ: 1.94، 0.51، 9.82 على التوالي

¹ Mohammad Bitar Wadad Saad, Mohammed Benlemlih, Op.Cit.

² Miroslav Mateev et al, Op.Cit.

³ Besma Hamdi et al, Op.Cit.

⁴ Nguyen Minh Sang, Op.Cit.

⁵ Buthiena Kharabsheh et Omar Khlaif Gharaibeh, Op.Cit.

⁶ Khemais Zaghdoudi, The Effects of Risks on the Stability of Tunisian Conventional Banks, Asian Economic and Financial Review, vol 9, no 3, 2019.

أما بالنسبة للارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة للدراسة فقد بينت النتائج الواردة في الملحق رقم 3 أن أعلى لمعامل الارتباط تم تسجيلها بين متغير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول قدرت ب 0.50، وهي نسبة تدل على علاقة ارتباط معتدلة بين المتغيرين، كما تقع هذه النسبة ضمن الحدود المقبولة إحصائياً خاصة وأنها أقل من 0.80، كما أكدت نتائج تحليل معامل تضخم التباين (VIF) الذي كان أقل من 10 على مستوى جميع المتغيرات المستقلة، وبالتالي يمكن القول بأن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، وهذا ما يعزز من مصداقية نتائج التقدير.

ثانياً: نتائج الدراسة القياسية

1- اختيار وتقدير نموذج الدراسة

يتضح من خلال نتائج الملحق رقم 4 الذي يتضمن اختيار نموذج الدراسة وذلك بالمفاضلة بين نماذج البائل الثلاثة المتمثلة في كل من نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج التأثيرات الثابتة، أن اختيار النموذج الأمثل تم وفقاً لثلاثة اختبارات قياسية متتابعة:

- وفقاً لاختبار فيشر المقيد (Fisher Test) الذي يقوم بالمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج الثابت، أن النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة لأن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى المعنوي 5%.

- من جهة أخرى حين كشف اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Multiplier) الذي يقوم بالمقارنة بين النموذج التجميعي والعشوائي أن النموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات العشوائية، لأن القيمة الاحتمالية له أقل من مستوى المعنوية 5%.

- أما القرار النهائي لاختيار نموذج الدراسة الأمثل فكان من خلال اختبار هوسمان (Hausman Test) الذي قد أظهرت نتائجه بأن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل للدراسة استناداً لكون أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%.

2- معاينة جودة النموذج

أ- من الناحية الإحصائية:

أوضحت نتائج التقدير القياسي في الملحق 4 باستخدام بيانات البائل وباعتماد على النموذج العشوائي الذي شمل 12 بنكاً أردنياً خلال الفترة 2012-2022، أن معامل التحديد R^2 بلغ 90.59%، وتدل هذه النسبة المئوية على القوة التفسيرية العالية التي يتمتع بها النموذج، حيث تساهم المتغيرات التفسيرية

والمتمثلة في: كفاية رأس المال القائمة على المخاطر (CAR)، وكفاية رأس المال المعدلة الغير قائمة على المخاطر (EQTA)، الربحية (ROA)، مخاطر الائتمان (CR) و مخاطر السيولة (LR) في تفسير نحو 90.59% من التغيرات التي تطرأ على مستوى الاستقرار المالي في البنوك الأردنية محل الدراسة، ويعكس هذا الارتباط القوي بين تلك المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع مدى دقة النموذج في تمثيل الواقع المصرفي الأردني، أما النسبة المتبقية، المقدرة بـ 9.41%، فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج، والتي قد تكون ذات طبيعة نوعية أو مرتبطة بعوامل خارجية مثل، الظروف الاقتصادية الكلية، والإطار التنظيمي، وغيرها من المتغيرات.

ب- من الناحية القياسية:

وفقا لنتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء المبينة في الملحق رقم 5 تبين أن نموذج الدراسة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا ما تؤكدته القيمة الاحتمالية (P-value) التي كانت أقل من 5%، وبالتالي من الضروري معالجة هذا المشكل وتصحيحه، حيث تم استخدام طريقة Cross-section Weights (PCSE) Standard Errors & Covariance (no d.f)، وبعدها يتم عرض نموذج التأثيرات العشوائية المصحح كما هو مبين في الملحق رقم 6 ضمن الملاحق.

ثالثا: مناقشة النتائج

توصلنا من خلال تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد (انظر الملحق رقم 6) وباعتماد على بيانات البانل إلى مجموعة من النتائج والتي سيتم مناقشتها على النحو التالي:

تشير النتائج الموضحة في الملحق رقم 6 أن كل من كفاية رأس المال وفقا لقواعد اتفاقية بازل (CAR) وكفاية رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول (EQTA) لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية المشكلة لعينة الدراسة خلال الفترة 2012-2022، إلا أن هناك اختلاف في درجة التأثير بينهما. فقد أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال وفق مقررات بازل تؤثر إيجابا على الاستقرار عند مستوى الدلالة 5%، إذ يؤدي ارتفاع مؤشر كفاية رأس المال بوحدة واحدة إلى زيادة الاستقرار المالي بمقدار 0.2373 وحدة، ويعكس ذلك أن البنوك ذات المستويات الأعلى من كفاية رأس المال تتمتع بقدرة أكبر على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر المختلفة (مخاطر الائتمان، التشغيلية والسوقية)، مما يوفر حماية أكبر للمودعين ويعزز الاستقرار المالي للبنوك، علاوة على ذلك فإن متطلبات رأس المال الأعلى تدفع المؤسسات البنكية إلى تبني سياسات أكثر حذرا وحكمة في منح الائتمان، وذلك من خلال الحد من المشاريع التمويلية عالية المخاطر، وهذا يقلل من المخاطر ويعزز من

الاستقرار المالي. وهو ما يتماشى مع إرشادات بازل التي تشدد على ضرورة تعزيز رأس المال كأداة وقائية في مواجهة الأزمات، كما تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Yomna Daoud et Aida (2020) Kammoun التي توصلت الى أن هناك إمكانية في تحسين مرونة القطاع المصرفي من خلال زيادة رأس المال التنظيمي. تتوافق هذه النتيجة أيضا مع (Thomas L. Hogan (2015)، (2021) Nguyen Minh Sang، (2022) Son Tran et al، فيما تختلف عما توصل إليه (2022) Miroslav Mateev et al.

أما بالنسبة لكفاية رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) فأظهرت النتائج أيضا تأثير موجب ومعنوي عند مستوى الدلالة 1%، بقيمة معامل الانحدار 2.4820 مما يشير الى أن زيادة لنسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الاستقرار المالي للبنوك بـ 2.4820 وحدة، فزيادة نسبة حقوق الملكية على الأصول يعني أن البنك يمتلك قاعدة تمويلية قوية تتيح له امتصاص الخسائر المحتملة وتقليل احتمالية التعثر، وهذا ما يعزز من مرونته المالية واستقراره. تتوافق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات كدراسة (Yomna Daoud et Aida (2020) Kammoun التي توصلت الى أن البنك ذو رأس المال الأعلى أقل عرضة لمخاطر الإفلاس وأكثر مرونة في مواجهة الصدمات المالية، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Thomas L. Hogan (2015)، (2017) Ameni Ghenimi et al، (2022) Son Tran et al الذين توصلوا أيضا الى ان كفاية رأس المال وفق بازل تؤثر إيجابا على الاستقرار المالي.

وبالتالي تبين النتائج أن الأثر الإيجابي لنسبة حقوق الملكية على الأصول كمقياس لكفاية رأس على الاستقرار المالي كان أكثر وضوحا مقارنة بكفاية رأس المال المتوافقة مع بازل، ويمكن أن نرجع ذلك الا أن كفاية رأس المال وفق بازل قد لا تعكس بدقة التعرض الحقيقي للمخاطر. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Thomas L. Hogan (2015) التي توصلت إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (نسبة رأس المال الغير القائمة على المخاطر) أفضل إحصائيا من نسبة رأس المال وفق مقررات بازل للتنبؤ بملاءة البنك المقاسة بـ Z-SCORE.

بناء على ما سبق فإن هذه النتائج تدعم صحة كل من الفرضية 1 المتعلقة بوجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل (CAR) على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية، والفرضية 2 المتعلقة بوجود تأثير معنوي لكفاية رأس المال مقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية.

أظهرت نتائج الدراسة أن مخصص خسائر الائتمان والتي تعبر عن مخاطر الائتمان تؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي في البنوك الأردنية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه على الرغم من أن المخصصات الأعلى تشير إلى زيادة متوقعة في مخاطر التخلف عن السداد (انخفاض جودة قروض)، إلا أنها تمثل في الواقع حماية أعلى من تلك المخاطر، أي أن زيادة مخصصات القروض تشير إلى أن البنوك تنتهج سياسة احترازية عالية التحوط مما يعزز من قدرتها على استيعاب الخسائر، وهذا ما يعزز من استقرارها المالي. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Thuy Tu Pham (2021 التي أظهرت أن مخاطر الائتمان كانت إيجابية على الاستقرار المالي، في حين جاءت مخالفة للعديد من الدراسات كدراسة

Buthiena Kharabsheh et Omar Khlaif (2022)، Ameni Ghenimi et al. (2017) Nguyen Minh Sang (2021)، Gharaibeh الذين توصلوا إلى أن مخاطر الائتمان تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

هناك أثر موجب وذو دلالة معنوية للربحية الممثلة بمعدل العائد على اجمالي الأصول (ROA) على الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة، ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الربحية يعكس كفاءة البنوك في استخدام مواردها المالية وتوظيف أصولها بشكل فعال لتوليد عوائد مستقرة، فكلما ارتفعت قدرة البنك على تحقيق أرباح مستمرة، زادت قدرته على تعزيز قاعدته الرأسمالية وتحمل الخسائر المحتملة وتقليل مخاطر التعثر المالي، مما يكسب ثقة المودعين والمستثمرين ويعزز صلابته وقوة البنك ضد الأزمات. تتوافق هذه النتيجة مع كل من دراسة (Ameni Ghenimi et al (2017 ودراسة (Khemais (2019 ودراسة (Zaghdoudi. وتتعارض مع دراسة (Nguyen Minh Sang (2021 التي توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الربحية والاستقرار المالي للبنوك التجارية الفيتنامية.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي لمخاطر السيولة (LR) المقاسة بنسبة القروض إلى الودائع على الاستقرار المالي في البنوك محل الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن البنوك قد تختار الزيادة في مخاطر السيولة كوسيلة لتعزيز ربحيتها من خلال التوسع في منح القروض مع الحرص على تحقيق توازن بين المخاطر والعائد، مما يؤدي إلى تعزيز قاعدتها الرأسمالية وبالتالي زيادة من قدرتها على امتصاص الخسائر وتقليل مخاطر العسر المالي. علاوة على ذلك فإن ارتفاع مستوى مخاطر السيولة يدفع البنوك إلى تعزيز احتياطاتها الرأسمالية كآلية وقائية لمواجهة مختلف الصدمات وضمان استمرار الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، الأمر الذي سيسهم في تعزيز مرونتها المالية وتعزيز الاستقرار المالي. تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Khemais Zaghdoudi (2019، وتتعارض مع دراسة

(2022) Buthiena Kharabsheh et Omar Khlaif Gharaibeh التي لم تحد اي تأثير لمخاطر السيولة على الاستقرار المالي.
الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والاستقرار المالي لعينة من البنوك الأردنية خلال الفترة 2012-2022، من خلال تحليل قياسي يعكس واقع الممارسات المصرفية والسياسات الرقابية الأردنية. تم استخدام بيانات البائل واعتمدنا على نموذج الآثار العشوائية الذي تبين أنه هو أفضل نموذج للدراسة، وقد مكن هذا التحليل من الكشف عن مجموعة من النتائج التي تحمل أبعاداً نظرية وتطبيقية مهمة، تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي من جهة، وتقديم مؤشرات عملية لصناع القرار من جهة أخرى، وفيما يلي عرض لأبرز النتائج:

- كفاية رأس المال تعد الخط الدفاعي الأول للبنوك ضد المخاطر المالية المختلفة؛
- يساهم الالتزام بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال، وعلى رأسها توصيات لجنة بازل، في تعزيز المتانة المالية للبنوك وضمان فعالية الأطر الرقابية التي تكفل استقرار النظام المصرفي؛
- يدعم توفر رأس المال الكافي تحقيق توازن فعال بين متطلبات السلامة المالية ومتطلبات الكفاءة التشغيلية للبنوك، مما يعزز استقرار النظام المصرفي ويقلل من احتمالات نشوء الأزمات المالية؛
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لكل من كفاية رأس وفق وفقاً لقواعد اتفاقية بازل (CAR) وكفاية رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (EQTA) على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية محل الدراسة خلال الفترة المدروسة؛

- أشارت نتائج الدراسة أن المتغيرات الضابطة المتمثلة في كل من مخاطر الائتمان والربحية ومخاطر السيولة تمثل عوامل ذات أثر إيجابي ومعنوي على الاستقرار المالي في البنوك الأردنية قيد البحث. استناداً إلى هذه النتائج يمكن عرض وتقديم التوصيات التالية:

- تعزيز إدارة رأس المال لتحقيق التوازن بين السلامة المالية والكفاءة التشغيلية؛
- الاستمرار في تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل 3 لبناء احتياطات رأسمالية قوية تدعم القدرة المالية للبنوك وتعزز من مرونتها في مواجهة المخاطر المالية المختلفة؛
- المراقبة المستمرة لمستويات كفاية رأس المال في البنوك الأردنية وذلك من خلال وضع سيناريوهات اختبارات الضغط بهدف تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة الصدمات الغير متوقعة؛
- تشجيع الدراسات المستقبلية لتوسيع التحليل أو المقارنات الإقليمية.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. بوغدة ابتسام، نجار حياة، كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نموذج البانل، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، 2021.
2. عاشوري صورية، مهدي داودي، أثر الربحية على كفاية رأس المال في البنوك التجارية - دراسة حالة البنوك الخاصة التجارية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، 2019.
3. قندوز عبد الكريم، سائد خليل وسراج عبد الله، محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي العدد 11، 2022.
4. مرابط محمد، حناش إلياس، تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نموذج البانل - مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 6، العدد 2، 2020.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

1. John C. Hull , Risk Management and Financial Institutions, Fourth Edition , Wiley, Canada 2015.
2. Weidong Tian , Commercial Banking Risk Management, regulation in the wake of the financial crisis, Palgrave Macmillan, United States of America, 2017.

ثانياً: المقالات

1. Allen N. Berger, Christa H.S. Bouwman, How Does Capital Affect Bank Performance during Financial Crises ?, Journal of Financial Economics, vol 109, no1, 2013.
2. Ameni Ghenimi, Hasna Chaibi, Mohamed Ali Brahim Omri, The Effects of Liquidity Risk and Credit Risk on Bank Stability: Evidence from the MENA Region, Borsa Istanbul Review, vol 17, no 4, 2017.
3. Besma Hamdi , Mohamed Abdouli, Afifa Ferhi, Mouna Aloui, Sami Hammami, The Stability of Islamic and Conventional Banks in the MENA Region Countries During the 2007-2012 Financial Crisis, Journal of the Knowledge Economy, vol 10, no 1, 2019.
4. Carol Alexander, Elizabeth Sheedy, Developing a Stress Testing Framework Based on Market Risk Models, Journal of Banking and Finance, vol 32, no 10, 2008.
5. Deniz Anginer , Asli Demircug-Kunt, Bank Capital and Systemic Stability Policy Research Working Paper No 6948. The World Bank, 2014.
6. Garry J. Schinasi, Defining Financial Stability, IMF Working paper No 04/187, International Monetary Fund, 2004.
7. Hafiz Waqas Kamran, Abdelnaser Omran, Shamsul Bahrain Mohamed-Arshad, Risk Management, Capital Adequacy and Audit Quality for Financial Stability: Assessment from Commercial Banks of Pakistan, Asian Economic and Financial Review, vol 9, no 6, 2019.

8. Irina-Raluca Badea , The Role of The Z-score Model In Assessing Financial Stability. Evidence From the Commercial Banks Listed On Bucharest Stock Exchange, Revista Economică , vol 2, 2016.
9. Buthiena Kharabsheh, Omar Khlaif Gharaibeh, Determinants of Banks ' Stability in Jordan, vol 10 , no 3, 2022.
10. Khemais Zaghdoudi, The Effects of Risks on the Stability of Tunisian Conventional Banks, Asian Economic and Financial Review, vol. 9, no. 3, 2019.
11. Luc Laeven, Ross Levine, Bank Governance, Regulation and Risk Taking, Journal of Financial Economics, vol. 93, no. 2, 2009.
12. Michael Koehn, Anthony M. Santomero, Regulation of Bank Capital and Portfolio Risk, The Journal of Finance, vol 35 , no 5 ,1980.
13. Miroslav Mateev, Tarek Nasr, Ahmad Sahyouni, Capital Regulation, Market Power and Bank Risk-Taking in the MENA Region: New Evidence for Islamic and Conventional Banks, Quarterly Review of Economics and Finance, vol. 86, 2022.
14. Mohamed Albaity, Ray Saadaoui Mallek, Abu Hanifa Md Noman, Competition and Bank Stability in the MENA Region: The Moderating Effect of Islamic versus Conventional Banks, Emerging Markets Review, vol 38 , no January, 2019.
15. Mohammad Bitar, Kuntara Pukthuanthong, Thomas Walker, The Effect of Capital Ratios on the Risk, Efficiency and Profitability of Banks: Evidence from OECD Countries, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, vol. 53, 2018.
16. Mohammad Bitar, Wadad Saad, Mohammed Benlemlih, 'Bank Risk and Performance in the MENA Region : The Importance of Capital Requirements', Economic Systems, vol 40, no 3, 2016.
17. Nguyen Minh Sang, Capital Adequacy Ratio and a Bank's Financial Stability in Vietnam, Banks and Bank Systems, vol. 16, no. 4, 2021.
18. Jacob Oduor, Kethi Ngoka, Maureen Odongo, Capital Requirement, Bank Competition and Stability in Africa, Review of Development Finance, vol 7, no 1 , 2017.
19. Raj Aggarwal, Kevin T Jacques, Assessing the Impact of Prompt Corrective Action on Bank Capital and Risk, Economic Policy Review, vol 4, no 3 ,1998
20. Sander Oosterloo, Jakob De Haan, Richard Jong-a-pin, Financial Stability Reviews : A First Empirical Analysis, vol. 2, 2007
21. Simone Manganelli, Robert F. Engle, Value at Risk Models in Finance, Working Paper no. 75, 2001, European Center Bank, August 2001.
22. Son Tran, Dat Nguyen, Liem Nguyen, Concentration, Capital, and Bank Stability in Emerging and Developing Countries, Borsa Istanbul Review, vol 22, no 6, 2022.
23. Sunday Osaretin Igbinsosa, Felicia Anikpe Naimo, Capital Adequacy and Bank Stability / Soundness in Sub-Sahara Africa, European Journal of Accountung, Finance and Investment, vol 6, no 5, 2020.
24. Thorsten Beck, Asli Demirgüç-Kunt, Ouarda Merrouche, Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability, Journal of Banking and Finance, vol 37, no 2, 2013.
25. Thuy Tu Pham, Le Kieu Oanh Dao, Van Chien Nguyen. The Determinants of Bank ' s Stability : A System GMM Panel Analysis, Cogent Business & Management, vol. 8,

no. 1, 2021.

26. Yomna Daoud, Aida Kammoun, Financial Stability and Bank Capital : The Case of Islamic Banks, International Journal of Economics and Financial Issues, vol. 10, no. 5, 2020.
27. Yong Tan, and Christos Floros, Risk, Capital and Efficiency in Chinese Banking, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, vol. 26, no. 1, 2013.

الملاحق

الملحق 1: قائمة البنوك الأردنية محل الدراسة

عدد البنوك	إسم البنك	تاريخ التأسيس
1	البنك التجاري الاردني	2006
2	البنك العربي	1930
3	بنك الاستثمار	1982
4	البنك الأهلي الأردني	1955
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1973
6	بنك الأردن	1960
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978
8	بنك الاتحاد	1978
9	بنك الكويت الأردني	1976
10	المؤسسة العربية المصرفية	1980
11	بنك القاهرة عمان	1960
12	كابيتال بنك	1995

المصدر: من إعداد الباحثين.

الملحق 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Z_SCORE	CAR	EQTA	CR	ROA	LR
Mean	39.8577	16.4250	13.7947	5.3774	1.1313	76.4741
Median	36.4807	16.2200	13.6794	5.0758	1.1847	75.4036
Maximum	81.3849	23.8500	19.0868	10.3052	2.1202	103.5821
Minimum	19.5138	11.1600	8.3701	1.2243	-0.1620	49.7544
Std. Dev.	13.9409	2.3464	2.6542	1.9400	0.5112	9.8216
Skewness	1.1039	0.3491	-0.0298	0.1516	-0.3105	0.2386
Kurtosis	3.6559	3.3245	1.9087	2.6851	2.2949	3.1739
Jarque-Bera	29.1784	3.2617	6.5687	1.0513	4.8560	1.41927
Probability	0.0000	0.195757	0.0374	0.5911	0.0882	0.4918

أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية خلال الفترة 2012-2022

Sum	5261.217	2168.100	1820.912	709.8267	149.3331	10094.59
Sum Sq. Dev.	25460.00	721.2929	922.9187	493.0397	34.2412	12636.91
Observations	132	132	132	132	132	132

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق رقم 3: مصفوفة الارتباط

	Z_SCORE	CAR	EQTA	CR	ROA	LR	VIF
Z_SCORE	1	0.1173	0.4413	0.3140	0.3874	-0.0941	-
CAR	0.1173	1	0.5055	-0.0282	0.2769	0.1113	1.412
EQTA	0.4413	0.5055	1	0.3009	0.4286	0.1651	2.004
CR	0.3140	-0.0282	0.3009	1	-	-0.0061	1.287
ROA	0.3874	0.2769	0.4286	-0.1354	1	-0.1096	1.430
LR	-0.0941	0.1113	0.1651	-0.0061	-0.1096	1	1.091

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق 4: نتائج تحليل نماذج الدراسة

Dependent Variable : Z_SCORE			
Variables	Panel Data		
	Pooled	FEM	REM
CAR	-0.5926 (0.2512)	0.2403 (0.0270)	0.2373 (0.0286)
EQTA	1.5367 (0.0053)	2.4828 (0.0000)	2.4820 (0.0000)
CR	1.9062 (0.0017)	0.2434 (0.0166)	0.2459 (0.0154)
ROA	8.5930 (0.0004)	2.9787 (0.0000)	2.9825 (0.0000)
LR	-0.1351 (0.2132)	0.0376 (0.0490)	0.0370 (0.0526)
Conct	18.7527 (0.0843)	-5.8987 (0.0210)	-5.8068 (0.2244)
F	12.5123 (0.0000)	897.8624 (0.0000)	242.6817 (0.0000)
R ²	0.3317	0.9920	0.9059

أثر كفاية رأس المال على الاستقرار المالي للبنوك الأردنية خلال الفترة 2012-2022

Obs.	132	132	132
F – Test	869.209 (0.0000)		
LM -Test	529.374 (0.0000)		
Hausman-Test	3.541 (0.6170)		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق 5: اختبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء

Test	Test statistic	Probability value
Wooldridge test	F(1, 11) = 39.4078	(0.0000)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

الملحق 6: نموذج التأثيرات العشوائية المصحح

Random-effects			
Dependent Variable : Z_SCORE			
Variables	Coefficient	Std. Error	P-Value
C	-5.8068	4.7700	0.2257
CAR	0.2373	0.1056	0.0264
EQTA	2.4820	0.1394	0.0000
CR	0.2459	0.0878	0.0059
ROA	2.9825	0.3684	0.0000
LR	0.0370	0.0188	0.0522
R-Squared = 0.9059			
F-statistic= 242.6817 Prob(F-Statistic)=(0.0000)			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews1